واقتناعاً منه بأن الفقر المدقع يحد من تقدم المرأة في تنمية بلدها اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً ،

١ - يطلب إلى الأمين العام أن يراعي ، في التقرير الذي يعده عملاً بقرار الجمعية العامة ١٩٥/٤٣ ، أثر الفقر المدقع على المرأة ؛

٢ - يوجه نظر لجنة التنمية الاجتماعية إلى الحاجة إلى مناقشة موضوع الفقر المدقع والمرأة مناقشة متعمقة في دورتها الثانية والثلاثين والدورات اللاحقة ، عند النظر في تقارير الأمين العام المتعلقة بالحالة الاجتماعية في العالم ؛

٣ - يحث لجنة مركز المرأة على أن تراعي على النحو الواجب موضوع الفقر المدقع عند النظر في مواضيعها ذات الأولوية وهي المساواة والتنمية والسلم ؛

٤ - يناشد جميع الدول الأعضاء بذل جهود للتغلب على الفقر المدقع ، عن طريق زيادة مستوى إدماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدها .

الجلسة العامة ١٥
٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩

٤١/١٩٨٩ - المرأة والتنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى قراره ٢٤/١٩٨٧ المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٧ ، الذي أيد بموجبه برنامج العمل الطويل الأجل للجنة مركز المرأة ،

وإذ يُسلِّم بأن البلدان النامية تعاني أقسى أزمة اقتصادية واجتماعية عرفتها في العقود الأخيرة ، وبالتالي تشهد تدهوراً خطيراً للوضع الاجتماعي فيها ، مما أثّر على المرأة على نحو غير متكافىء ،

وإذ يضع في اعتباره ، بشكل خاص ، الآثار الخطيرة لخدمة الدين الخارجي وآثار البرامج الجارية للتكيف الهيكلي على اقتصادات البلدان النامية وتنميتها الاقتصادية ، الأمر الذي أدى إلى تدهور نوعية حياة قطاعات سكانية كبيرة ، وخاصة المرأة والطفل ،

وإذ يؤكد الأهمية الحيوية التي للنمو الاقتصادي والتنمية في الحشد الفعلي لطاقات المرأة وإدماجها في الاقتصاد ،

وإذ يلاحظ الصلة بين التعليم والعمالة والصحة وكذلك التأثير السلبي لنقص تدابير الدعم الاجتماعي الملائمة على إدماج المرأة في عملية التنمية ،

وإذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام المعنون « المرأة والتعليم ومحو الأمية والعمالة والخدمات الصحية والاجتماعية ، بما في ذلك القضايا السكانية ورعاية الطفل : الحاجة إلى تدابير للدعم الاجتماعي »[٧١] ،

١ - يحث الحكومات ، على إيلاء أولوية أعلى لبرامج تعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة ووصولها إلى التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية ، وتمكينها من الوصول إلى صنع القرار بشأن صوغ وتنفيذ مثل هذه البرامج ؛

٢ - يطلب إلى الأمين العام ، بالتعاون مع اللجان الإقليمية ، أن يضمّن التقرير الذي سيقدم إلى لجنة مركز المرأة في دورتها الرابعة والثلاثين تقييماً لآثار أزمة الدين ، بما في ذلك أثر برامج التكيف الهيكلي ، على تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة[٥٩] ؛

٣ - يطلب إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية أن تكرس اهتماماً خاصاً ، عند تصميم برامجها ذات الصلة ، لدور المرأة ، ولاسيما المرأة الريفية والفقيرة ، في عملية التنمية ، وبخاصة في ميادين التعليم والصحة والعمالة والزراعة ، والخدمات الاجتماعية ؛

٤ - يطلب إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تبقي على هياكلها المؤسسية لدعم المرأة في البلدان النامية وأن تعززها ؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار إلى لجنة مركز المرأة في دورتها الرابعة والثلاثين .

الجلسة العامة ١٥
٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩

٤٢/١٩٨٩ - الحالة الاقتصادية للمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يأخذ في اعتباره أن البلدان المدينة الواقعة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعاني أزمة اقتصادية تتبدى ، في جملة أمور ، في ركود اقتصاداتها وحدوث هبوط لم يسبق له مثيل في دخل الفرد فيها ،

وإذ يضع في اعتباره الأثر السلبي الذي تحدثه الأزمة الاقتصادية في المؤشرات الاجتماعية ، ولاسيما تلك المتصلة بمركز المرأة ،

وإذ يأخذ في اعتباره التحليل للحالة الصعبة للمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، الذي أعده المؤتمر الاقليمي الرابع المعني بإدماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقود تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ،منطقة البحر الكاريبي ،